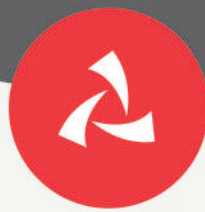




للخطوات



قَدِّمِ مَبَاشَرَةً عِبْرَ تَطْبِيقِ بَنكِ مَسْقُوطِ



بنك مسقط. أفضل كل يوم.
مطلق الشروط والأحكام.

نطبق الشروط والأحكام.

رئيس التحرير

حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911



315 يسة

الرؤية
الحياة .. رؤية

الحياة .. رؤية

 www.alroya.om

[f](#)
[X](#)
[o](#)
[@](#)
[▶](#)
[👤](#)

✉ info@alroya.info | alroyanewspaper

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

Thursday 24 September 2026 - issue No (4439)

12 صفحة

الخميس ١٢ من ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ الموافق ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٤٣٩

الدقم مركز اقتصادي ولوجستي واعد

جلالة السلطان يطلع على أبرز المشروعات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

جلالته: «الدقم» منطقة واحدة مفتوحة على
بحار العالم ورافد أصيل للاقتصاد الوطنى

توجيهات سامية بمواصلة استثمار مقومات المنطقة
وتعظيم الاستفادة من موقعها الاستراتيجى



نتيابة عن جلالتة.. السيد أسعد يودع سفيرة تايلاند | «منتدى عُمان للمحتوى المحلي» يوصي بإطلاق مؤشر وطني لرصد المشاريع

مسقط - العُمانية

الذي لقيته خلال فترة عمله باسطة
عُمان ما يَسّر لها أداء مهامها بالوجه
الأفضل، راجية لجلالته التوفيق والسداد
في قيادة سلطنة عُمان وتحقيق الميزيد
من الإنجازات على كافة المستويات.

ومن جانبهِ، عبّر صاحب السُّمو عن جزيل
شكره لسعادة السفير على ما بذلته من
جهود طيبة في الارتقاء بعلاقات التعاون
والشراكة بين البلدين الصديقين، راجياً
لها التوفيق الدائم، وببلاها الصديقة
استمرار التطور والتّقدم على كافة
الأصعدة. حضر المقابلة صاحب السَّعادة
الشيخ الأمين العام، والمستشار بـمكتب
سُموهُ.

نبيأه عن ءرة صأب الءلاءة السطان
ههشم بن طارق المعظم -ءفظه الله
روءاءة- اسءقب صأب الشمو الشءء
أسءء بن طارق آل سعءء نائء رئس
الوزراء لشؤون العلاءاء والععاون الءوء
والمأمئل الخاص للءلاءة السطان، مكءبه،
أمس الأربعاء، سعاءة السفيرة واروء بن
كرجانء سفيرة مملكة آلالنء المعءمة
لءى سلطنة عُمان للوءوءع مناسبة انءهاء
عملاءها.
وءاء أعرب سعاءة السفيرة عن امءناؤها
وآقءبرها لءلاءة السطان على الءعم

الرؤية- ريم الحامدية- سارة العبرية

أولى المشاركين في الدورة السابعة من منتدى عُمان للمحتوى المحلي، بإطلاق مؤشر وطني يشمل جميع مشاريع المحتوى المحلي في مختلف القطاعات لقياس الأثر المستدام في مجالات التوظيف ونقل المعرفة وتوطين الصناعة. وانطلق المنتدى أمس تحت رعاية صاحب السمو السيد خمير بن سالم آل سعيد، وحمل المنتدى عنوان «ما بعد الأثر...»
والمحمل يقود النمو ويمكن كفاءات المستقبل؛ وذلك بمشاركة نخبة من المسؤولين وصناع القرار والخبراء والمتخصصين.

5-4 ◀◀



تصویر/ راشد الکندی

إشادة سامية بتكامل الجهود الوطنية للإسهام في مسيرة بناء المنطقة وتنميتها

جلالة السلطان يطلع على أبرز المشروعات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم



جلالته يستمع إلى الإنجازات المتحققة والخطط المستقبلية لتوفير بيئة استثمارية جذابة

توجيهات سامية بمواصلة استثمار مقومات المنطقة لترسيخ مكانتها كمركز اقتصادي ولوجستي واعد

جلالة السلطان: المنجزات في الدقم تبعث على الاعتزاز

جلالته: «الدقم» منطقة واعدة منفتحة على بحار العالم ورافد أصيل للاقتصاد الوطني

الدقم - العُمانية

قام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - أمس بزيارة إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، اطلع خلالها على أبرز المشروعات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية بالمنطقة، والتوسع الاستثماري الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة، علاوة على الجهود المبذولة لتحويلها

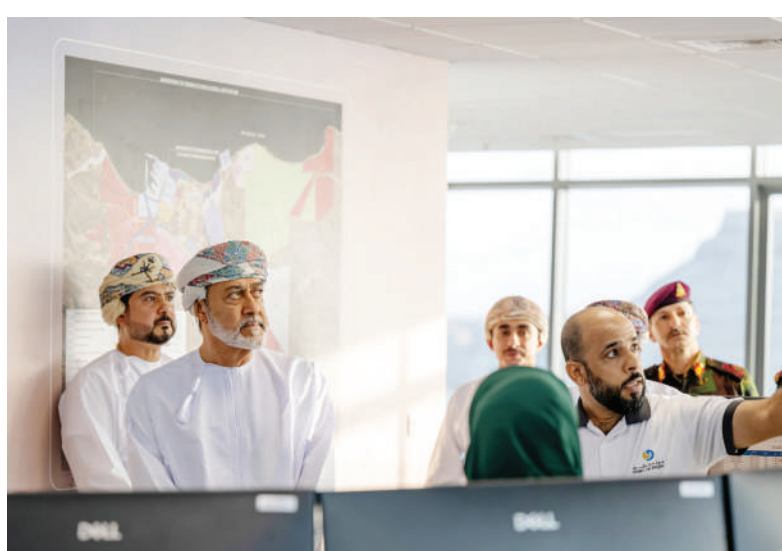
إلى منطقة اقتصادية متكاملة. واستمع جلالته السلطان إلى إيجاز عن المنطقة وميناء الدقم، والإنجازات التي تحققت مؤخرًا، والخطط المستقبلية لتوفير بيئة استثمارية جذابة، واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. وقد أسدى جلالته السلطان المعظم توجيهاته الكريمة لمواصلة العمل على استثمار مقومات المنطقة؛ مما يسهم في ترسيخ مكانتها كمركز اقتصادي

ولوجستي واعد، وتعظيم الاستفادة من موقعها الاستراتيجي. ولدى وصول جلالته - أيده الله - إلى ميناء الدقم كان في استقباله معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وعدد من المسؤولين بالميناء والشركات العاملة في المنطقة. وفي ختام الزيارة دُون جلالته - أيده الله - كلمة بهذه المناسبة أعرب فيها عن

سوره بزيارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وما اطلع عليه من منجزات تبعث على الاعتزاز، مشيدًا - أعزه الله - بتكامل الجهود الوطنية للإسهام في مسيرة بناء المنطقة وتنميتها، مؤكدًا جلالته على أن هذه المنطقة الواعدة المنفتحة على بحار العالم تُعد رافدًا أصيلًا للاقتصاد الوطني وتفتح آفاقًا رحبة للمستقبل وتمثل مرتكزًا من مرتكزات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

رافق جلالته السلطان خلال الزيارة كل من: صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ومعالي السيد خالد بن هلال البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني، ومعالي السيد حمود بن فيصل البوسعيدي وزير الداخلية، ومعالي سلطان بن سالم الحبيسي وزير المالية، ومعالي نصر بن حمود الكندي أمين عام شؤون البلاط السلطاني، ومعالي

الدكتور حمد بن سعيد العوفي رئيس المكتب الخاص، ومعالي المهندس سعيد بن حمود المعوي وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ومعالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن، ومعالي حسين بن علي بن عبد اللطيف المستشار بالمكتب الخاص، ومعالي السيد الدكتور سلطان بن يعرب البوسعيدي المستشار بالمكتب الخاص، ومعالي أنور بن هلال الجابري وزير التجارة والصناعة



«جهاز الرقابة» يبرم مذكرات تفاهم مع الأجهزة النظيرة في عدد من الدول العربية

سلطنة عُمان تؤكد أهمية تعزيز التعاون العربي لمكافحة الفساد

الدوحة - العُمانية

تشارك سلطنة عُمان ممثلة بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، في أعمال الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي تعقد في العاصمة القطرية الدوحة، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمشاركة ممثلي الدول العربية والجهات المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. ويتراأس وفد سلطنة عُمان معالي الشيخ غصن بن هلال العلوي رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وبمشاركة عدد من المختصين بالجهاز. وأكد معاليه في كلمة سلطنة عُمان أمام المؤتمر أهمية تعزيز التعاون العربي المشترك في مجالات النزاهة ومكافحة الفساد، مشيداً بجهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول الأطراف في دعم مسيرة العمل العربي

المشترك في هذا المجال، ومؤكداً حرص سلطنة عُمان على تبادل الرؤى والخبرات مع الدول العربية الشقيقة بما يعزز التعاون المشترك ويدعم جهود الوقاية من الفساد ومكافحته. وأشار إلى جهود سلطنة عُمان في تنفيذ متطلبات الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وما أحرزته من تقدم في عملية استعراض تنفيذ الاتفاقية، إلى جانب تنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة ٢٠٢٢-٢٠٣٠، التي أسهمت في تحقيق عدد من المستهدفات بالشراكة مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بما يدعم مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وأكد معاليه استمرار سلطنة عُمان في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والحد من انتشاره، بما يسهم في ترسيخ العدالة والمساواة وتحقيق تطلعات الشعوب العربية، معرباً عن ترحيب



سلطنة عُمان باستضافة وتروؤس أعمال الدورة السابعة للمؤتمر في عام ٢٠٢٨. وتضمن جدول أعمال الدورة السادسة استعراض تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الإجراءات المتخذة

المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول الأطراف في الاتفاقية، والعمل على إعداد دليل عربي موحد للتحقيقات المالية الموازية في جرائم الفساد. كما شهدت الدورة الترحيب بانتشاء استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، إلى جانب مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال والمستجدات ذات الصلة. وفي إطار المنتدى العربي المصاحب للمؤتمر، شاركت سلطنة عُمان بورقة عمل بعنوان «مدونة قواعد السلوك الوظيفي للموظفين المدنيين.. إطار مؤسسي لتعزيز النزاهة في سلطنة عُمان»، قدمها شبيب بن ناصر البوسعيدى خبير الرقابة ومدير عام المديرية العامة للنزاهة ومكافحة الفساد بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. واستعرضت ورقة العمل الدور المؤسسي

لمدونة قواعد السلوك الوظيفي في دعم قيم النزاهة وتعزيز الممارسات المهنية في بيئة العمل الحكومي. وعلى هامش أعمال المؤتمر، أبرم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة عدداً من مذكرات التفاهم مع الأجهزة النظيرة في عدد من الدول العربية في مجالات النزاهة ومكافحة الفساد، من بينها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية، وهيئة النزاهة الاتحادية في جمهورية العراق. وتهدف مذكرات التفاهم إلى توسيع مجالات التعاون وتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الناجحة، وتعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد، وتطوير آليات العمل المؤسسي في هذا المجال.

اعتماد القوائم الأولية للمرشحين في الانتخابات البلدية



القوائم الأولية للمرشحين، تمهيداً لإعلانها، واطلعت على الاستعدادات الجارية للمراحل المقبلة من العملية الانتخابية، ومستوى الجاهزية التقنية للأنظمة والخدمات المرتبطة بها. كما ناقشت اللجنة عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخذت بشأنها القرارات المناسبة.

مسقط - الرؤية

عقدت اللجنة الرئيسية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية للفترة الرابعة أمس الأربعاء اجتماعاً لها، برئاسة سعادة المهندس خالد بن هلال البوسعيدى وكيل وزارة الداخلية، وبحضور أعضائها، وذلك بمبنى ديوان عام الوزارة. واعتمدت اللجنة خلال الاجتماع

ختام «شجاع الساحل 1» بين عُمان وجمهورية القمر



والحضور إلى إيجاز عن سير مجريات التمرين المشترك ومراحله المختلفة، وفق الخطط المرسومة للتمرين، وبما يحقق الأهداف التدريبية المتوخاة من فعالياته، كما اشتمل التمرين على مجالات تدريبية متعددة تحاكي بيئات افتراضية تتناسب



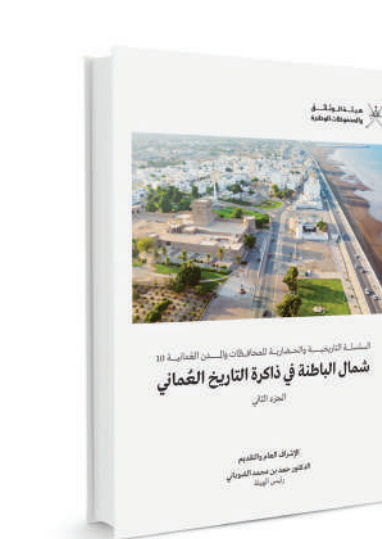
العسكري المشترك «شجاع الساحل ١»، تحت رعاية اللواء الركن مطر بن سالم البلوشي قائد الجيش السلطاني العُماني، وبحضور قائد قوة الدفاع بجمهورية القمر المتحدة بمنطقة التمارين العسكرية بولاية الجبل الأخضر. واستمع قائد الجيش السلطاني العُماني

الجبل الأخضر - العُمانية

ختمت كتيبة مسقط بالجيش السلطاني العُماني وبإسناد من سلاح الجو السلطاني العُماني إلى جانب وحدات من القوات البرية لجمهورية القمر المتحدة، الأربعاء، التمرين

زيادة أعداد حملة البكالوريوس 6 % «الوثائق والمحفوظات» تصدر «شمال الباطنة في ذاكرة التاريخ العُماني»

والحضارية. ويشكل الجزآن الإصدارين التاسع والعاشر ضمن السلسلة التاريخية والحضارية للمحافظات والمُدن العُمانية. ويشتمل الكتاب جزأيه على ٣٦ بحثاً ودراسة علمية؛ يضم الجزء الأول ١٣ بحثاً موزعة على محورين، منها تسعة أبحاث في المحور التاريخي والسياسي، وأربعة في المحور الاقتصادي والاجتماعي، فيما يضم الجزء الثاني ١٣ بحثاً تتناول موضوعات متنوعة في الجانب الثقافي لمحافظة شمال الباطنة وولاياتها. ويتناول المحور التاريخي والسياسي عدداً من الموضوعات المرتبطة بتاريخ محافظة شمال الباطنة عبر حقب زمنية مختلفة، من بينها آثار الجلندى في مدينة صحار، وانتقال العاصمة السياسية من صحار خلال الفترة (١٧٧-٢٨٠هـ/٧٩٣-٨٩٣م)، والتاريخ السياسي للمحافظة في عهد دولة النباهنة.



مسقط - الرؤية

أصدرت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية كتاب «شمال الباطنة في ذاكرة التاريخ العُماني» في جزأين، ضمن السلسلة التاريخية والحضارية للمحافظات والمُدن العُمانية، في إطار جهودها لتوثيق التاريخ العُماني والتعريف بالإسهامات الحضارية للمحافظات والمُدن العُمانية، وإتاحة النتاج العلمي والتاريخي للباحثين والدارسين والمهتمين. ويضم الكتاب حصاد البحوث والدراسات العلمية التي قدمت في ندوة «محافظة شمال الباطنة في ذاكرة التاريخ العُماني»، التي نظمتها الهيئة بولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة أكتوبر ٢٠٢٤م، وتناولت جوانب متعددة من تاريخ المحافظة وأدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في عام ٢٠٢٥. وفيما يتعلق بالإنفاق، شكّل الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم ١٦,٣ بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٢٥، فيما بلغ إسهام قطاع التعليم في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٤,٨ بالمائة خلال العام نفسه. وفي مجال تنمية الطفولة المبكرة، انخفض عدد دور الحضانات في عام ٢٠٢٥ بنسبة ١,٥ بالمائة مقارنة بالعام السابق، ليلبلغ ٣٢٩ حضانة، فيما بلغ إجمالي الأطفال الملتحقين بها ٩ آلاف و٥٤٨ طفلاً، منهم ٨ آلاف ٤٤٠ طفلاً عُمانياً وألف و٥٠٤ أطفال وافدين، وبلغ متوسط عدد الأطفال ٢٩ طفلاً لكل حضانة، مقارنة بـ ٣٠ طفلاً لكل حضانة في العام السابق.

مسقط - العُمانية

سجّل إجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر) من حملة مؤهلات البكالوريوس فاعلى ارتفاعاً بنسبة ٦ بالمائة خلال عام ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٤، في حين تراجع معدل الأمية للسكان للفتة العمرية نفسها من ٢,٢٩ بالمائة في عام ٢٠٢٤ إلى ٢,٢٥ بالمائة في عام ٢٠٢٥. وأوضحت أحدث البيانات الواردة في نشرة «إحصاءات التعليم ٢٠٢٦» الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أنّ الوافدين شكلوا ٨٩,٣ بالمائة من إجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر) المصنفين ضمن المستوى التعليمي «يقرأ ويكتب»

.. وتشارك في معرض «إيسن للأمن» بألمانيا



مسقط - الرؤية

شاركت شرطة عُمان السلطانية في أعمال معرض إيسن للأمن ٢٠٢٦، الذي تستضيفه مدينة إيسن بجمهورية ألمانيا الاتحادية، بمشاركة عدد من الجهات والمؤسسات والشركات الدولية المتخصصة في مجالات الأمن والسلامة والتقنيات الأمنية الحديثة. واطلع وفد شرطة عُمان السلطانية خلال زيارته للمعرض على أحدث التقنيات والحلول المتطورة في مجال الأمن المادي وحماية المنشآت الحيوية، وأنظمة المراقبة والتحكم بالدخول، وحماية المحيط الأمني، إلى جانب التقنيات الحديثة المستخدمة في الكشف والإنذار والاستجابة للتهديدات الأمنية.

الشرطة تشارك في المؤتمر العالمي للأمن الكيميائي والتهديدات الناشئة



مسقط - الرؤية

تشارك شرطة عُمان السلطانية في أعمال المؤتمر العالمي للأمن الكيميائي والتهديدات الناشئة، الذي تقيمه المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بجمهورية بنما خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٦. ويناقش المؤتمر عدد من الموضوعات ذات الصلة بأمن سلاسل إمداد المواد الكيميائية، وحماية الموانئ والبنى الأساسية، والحوكمة واستجابة الكوارث، إلى جانب بحث تأثير التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة على منظومة الأمن الكيميائي، وما يتيح هذه التقنيات من فرص لتعزيز الكشف المبكر والوعي بالموقف

وسرعة الاستجابة. وتأتي مشاركة شرطة عُمان السلطانية لتعزيز التعاون الأمني الدولي، وتبادل الخبرات المتقدمة في مجال إدارة

«أخلاقيات البيولوجيا» تستعرض الاستعدادات النهائية لـ«الملتقى الفكري»

مسقط - الرؤية



والبرنامج العلمي لـ«الملتقى الفكري الثالث عشر»، المقرر عقده يوم الأربعاء ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ بقاعة المؤتمرات في جامعة السلطان قابوس، تحت عنوان: "تعزيز الاستقرار الأسري: انخفاض معدلات المواليد والخصوبة بين الواجب الأخلاقي والمسؤولية الوطنية". وسيطرق الملتقى إلى ٣ محاور رئيسة: حيث سيناقش المحور الأول الواقع الديموغرافي والصحي والاجتماعي، بينما يتناول المحور الثاني السياسات الداعمة للأسرة وأثرها في التنمية الوطنية، أما المحور الثالث فسيكون حلقة نقاشية حول الحلول المقترحة

عقدت اللجنة الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا، الأربعاء، اجتماعها الثالث لعام ٢٠٢٦ بقاعة مجلس جامعة السلطان قابوس، برئاسة صاحب السمو السيد الدكتور فهد بن الجلندي بن ماجد آل سعيد رئيس جامعة السلطان قابوس ورئيس اللجنة، وبحضور فضيلة الشيخ الدكتور كهلان بن نيهان الخروصي مساعد المفتي العام ونائب رئيس اللجنة، وأعضاء اللجنة. واستهل صاحب السمو رئيس اللجنة الاجتماع بالترحيب بالأعضاء، معرباً عن تقديره لجهودهم وإسهاماتهم في دعم أعمال اللجنة وتعزيز دورها الوطني في دراسة القضايا الأخلاقية المرتبطة بالعلوم الحيوية والرعاية الصحية والتقنيات الحديثة.

وناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، وفي مقدمتها متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات الاجتماع السابق، بما في ذلك مستجدات مذكرة التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

كما ناقشت اللجنة الاستعدادات النهائية

إطلاق 60 غزالاً في وادي مريـر ضمن مشروع «الريم 2»



المضيبي - العُمانية

أطلقت هيئة البيئة ٦٠ غزالاً من غزال الريم في منطقة وادي مريـر برمال الشرقية، ضمن المرحلة الثانية من مشروع إعادة توطين هذا النوع في موائله الطبيعية والتاريخية، بالتعاون بين المديرية العامة لصون التنوع الأحيائي والمحميات الطبيعية وإدارة البيئة بمحافظة شمال الشرقية.

جاء ذلك في الحفل الذي أقيم،

الأربعاء، في ولاية المضيبي تحت رعاية

سهام بنت أحمد الحارثية

harthisa@icloud.com

القيمة المحلية المضافة.. ماذا يبقى من الريال في عُمان؟



حضرت مُتندى عُمان المحتوي المحلي، ووسط الحديث عن الفرص والمشتريات ونسب المحتوى المحلي، ظل سؤال واحد حاضرًا في ذهني: عندما ننفق ريالاً واحداً في مشروع داخل سلطنة عُمان، كم من هذا الريال يبقى فعلاً في الاقتصاد العُماني؟ والأهم، ماذا يصنع هذا الريال قبل أن يُعاد دورة الاقتصاد؟ ربما هنا يكمن المعنى الحقيقي للقيمة المحلية المضافة.

فالقيمة المحلية المضافة ليست فقط أن نعطي عملاً عُمانياً، أو نرفع نسبة التعمين، أو نضع بنسداً للمحتوى المحلي في المناقصات، وإنما أن يتحول الإنفاق إلى سلسلة من الأثر الاقتصادي، تبدأ من المورد المحلي، وتمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتصل إلى الوظائف والتدريب والتضيق ونقل المعرفة والتقنية والابتكار. لكن بعد سنوات من تطبيق سياسات وبرامج المحتوى المحلي، أعُتد أن الوقت قد حان لنسأل سؤالاً أكثر صعوبة: هل نفيس حجم ما استثمرناه محلياً، أم نفيس ما استطعنا بناؤه محلياً؟ فالفرق كبير بين الأمرين، قد تحقق نسبة مرتفعة من الإنفاق المحلي، لكن جزءاً من هذا الإنفاق قد يذهب إلى شركة محلية تستورد معظم منتجاتها من الخارج! في هذه الحالة يكون العقد محلياً، ولكن القيمة الاقتصادية التي يثبت داخل السلطنة أقل بكثير مما توجي به الأرقام، وهنا نتجأ إلى الانتقال من مفهوم «المورد المحلي» إلى مفهوم «القيمة المحلية الحقيقية». كم منتج تم تصنيعه في عُمان؟ كم من مداخلته محلي؟ كم وظيفة نوعية أوجدناها؟ كم معرفة نقلناها؟ كم تقنية تم توطئتها؟ وك مؤسسة عُمانية استطاعت بفضل هذه العقود أن تكبر وتنافس وتدخل أسواقاً جديدة؟ هذه في رأيي، هي المؤشرات التي يجب أن نفيس نجاح المحتوى المحلي في مرحلته القادمة والفرصة أمامنا اليوم، فحتى سبتمبر ٢٠٢٦ تم طرح ٢٢٩٥ مناقصة مستقبلية عبر منصة «فرض» بقيمة تقارب ٢,٥٥ مليار ريال عُمانِي، كما ارتفع الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ١٨٧ مليون ريال في عام ٢٠٢٢ إلى ٢٧٩ مليون ريال في عام ٢٠٢٥. لكن هذه الأرقام، على أهميتها، يجب ألا تكون نهاية القصة، بل بدايتها، فإذا كانت أمامنا مليارات الريالات من المشتريات والمقنود والمشروعات خلال السنوات القادمة، فلعلنا أن نسأل قبل تنفيذها: ما الذي يمكن أن نصنع محلياً بدل استيرادها؟ وما الخدمات التي يمكن أن تقدمها شركات عُمانية؟ وما المهارات التي يمكن أن ننمّيها؟ وما التقنيات التي يمكن أن ننقلها؟ وما الصناعات التي تستطيع هذه المشروعات أن تخلقها حولها؟ وهنا أرى أننا بحاجة إلى خطوة أبعد من القوائم الإلزامية للمشتريات المحلية، رغم أهميتها، إلى تحديد عدد من القطاعات والمنتجات الاستراتيجية التي نريد توطئتها خلال السنوات الخمس القادمة. ففي السياحة، القيمة المحلية لا تقاس بعدد الفنادق وحدها، وإنما بمدى ارتباطها بالمزارع والمنتج والحرفي وشركة النقل والمنشأة الصغيرة والمورد المحلي، وفي التقنية والذكاء الاصطناعي، لا ينبغي أن يكون دورنا شراء الحلول والتقنيات فقط، وإنما بناء شركات ومنتجات ومكسبة فكرية وكفاءات عُمانية تستطيع أن تنتج التقنية وتصديرها. ويمكن تطبيق المنطق نفسه على الصناعات الدوائية والغذائية ومواد البناء والخدمات اللوجستية وغيرها من القطاعات التي نملك فيها طاباً محلياً كبيراً يمكن أن يتحول إلى قاعدة للإنتاج، ولكن التوطن لا يمكن أن يقوم على الحماية وحدها، فالمنتج العُماني يجب أن يكون قادراً على المنافسة في الجودة والسعر والالتزام، والشركات المحلية تحتاج في المقابل إلى رؤية واضحة للطلب المستقبلي حتى تستطيع الاستثمار فمن الصعب أن نطلب من مستثمر إنشاء مصنع اليوم إذا كان لا يعرف حجم المشتريات المتوقعة بعد ثلاث أو خمس سنوات. ولهذا رما نتجأ إلى أن يتحول خطط المشتريات المستقبلية للمشروعات الكبرى إلى أداة استثمارية بعد ذاتها، نحدد من خلالها ما نستورد اليوم، وحجم ما نستورد، وما الذي يمكن تصنيعه في عُمان، ثم نعرض هذه الفجوات كقرص واضحة أمام المستثمرين ورواد الأعمال. فنقول لهم: هذه احتياجاتنا خلال السنوات الخمس القادمة، وهذه قيمة الطلب المتوقع، وهذه المنتجات التي نستورد، وهذه الفرص التي نريد توطئتها. عندها نتحول المشتريات

من عملية تشغيلية إلى أداة من أدوات السياسة الاقتصادية. كما أن نجاح المحتوى المحلي يتطلب علاقة مختلفة بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالمؤسسة الصغيرة لا تحتاج عدداً فقط، بل تحتاج أحياناً إلى المعرفة والتأهيل والتشجيع والوقت حتى تصبح مورداً قادراً على المنافسة والنجاع الحقيقي ليس أن تبني المؤسسة الصغيرة معتمدة على الأفضلية الممنوحة لها، وإنما أن تستخدم هذه الأفضلية كمرحلة تنمو خلالها، حتى يأتي يوم تستطيع فيه أن تنفوز بالبعد لأنها الأفضل، ثم تنتقل من السوق المحلي إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

لذلك، ربما يكون السؤال الذي يجب أن نضعه أمام أنفسنا في المرحلة القادمة بسيطاً جداً: بعد ٥ سنوات من اليوم، ماذا نريد أن نكون قد توفقتنا عن استيراده لأننا أصبحنا نصنعه في عُمان؟

إذا استطعنا الإجابة عن هذا السؤال بوضوح، وربطناه به المشتريات الحكومية ومشتريات الشركات الكبرى، وبرامج تمويل المؤسسات، والتعليم والتدريب والاستثمار، فإن القيمة المحلية المضافة منتقلة من سياسة للمشتريات إلى سياسة لبناء الاقتصاد.

الاقتصاد لا تقوى فقط بحجم الأموال التي تدخل إليه، وإنما بقدرتها على إبقاء أكبر قدر من هذه الأموال يدور داخلها، وبقدرتها على تحويل الإنفاق اليوم إلى قدرة إنتاجية للغد، وهذا في تقديره هو التحدي والفرصة معاً. فالنفيس نجاح المحتوى المحلي فقط بما أنفقناه في عُمان، بل بما أصبحنا قادرين على إنتاجه في عُمان، ثم نصدره من عُمان إلى العالم.

تحت شعار «من الدليل إلى التميّز» الإثنيـن.. «المدينة الطبية الجامعية» تحتفي بيوم البحث العلمي السنوي وتكرم الفائزين

مسقط - الرؤية



تنظم المدينة الطبية الجامعية، الإثنيـن المقبل، النسخة الثانية من يوم البحث العلمي السنوي تحت شعار «من الدليل إلى التميّز»، احتفاءً بالتميّز البحثي والابتكار في القطاع الصحي بسلطنة عُمان، وترسيخاً لدور البحث العلمي في تطوير الخدمات الصحية وإسناد القرار الصحي بالدليل.

واستقبلت اللجنة العلمية ٣٤٧ بحثاً علمياً من مختلف المؤسسات الصحية والأكاديمية، تأهل منها ٧٥ بحثاً للمنافسة على ١٠ جوائز، تتوزع الأبحاث على أكثر من ٢٠ تخصصاً في مجالات الرعاية الصحية والبحوث الطبية والحيوية والمؤسسية، على أن يُعلن عن الفائزين خلال الفعاليات.

ويجمع يوم البحث العلمي السنوي نخبةً من الأطباء والممارسين الصحيين والباحثين والأكاديميين والمتدربين والأطباء المقيمين والطلبة من مختلف المؤسسات الصحية التابعة للمدينة الطبية الجامعية، إلى جانب المشاركين من المجتمع الصحي والأكاديمي في سلطنة عُمان، لاستعراض البحوث والابتكارات العلمية النوعية عبر العروض العلمية الشفهية والملمصقات العلمية، وتبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز التعاون متعدد التخصصات.

وقال الأستاذ الدكتور مرتضى بن خميس الخابوري، المدير العام للمديرية العامة للتعليم الطبي والبحث العلمي والابتكار،

وجائزة أفضل ملصق علمي في العلوم الأساسية، وجائزة أفضل ملصق علمي في البحوث التعليمية، وجائزة أفضل ملصق علمي في البحوث المؤسسية والسياسات، إلى جانب الجوائز المخصصة للمراكز الثلاثة الأولى في فئات العروض العلمية الشفهية والملمصقات العلمية وأفضل باحث ناشئ. ويعكس استحداث هذه الفئات اتساع دائرة التقدير لتشمل الإنتاج البحثي المتصل، والبحوث التأسيسية في العلوم الأساسية، والبحوث في إعداد الكوادر الصحية وتدريبها، والبحوث التي تسند السياسات المؤسسية في القطاع الصحي ونظمه بالدليل العلمي.

ورساله المدينة الطبية الجامعية وبحقق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

تقييم 54 مشروعًا طلابيًا ضمن برنامج «أب جريد»

مسقط - الرؤية



التجاري والمالي؛ حيث يضم في قائمته شركائه الرئيسيين كل من الشركة العُمانية للاتصالات «عُمانتل»، و«م» لخدمات المياه، والبنك الوطني العُماني، إلى جانب شراكة استراتيجية مع وزارة الثقافة والرياضة والشباب، ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة».

تحكيم متخصصة تضم نخبة من خبراء الجهات الداعمة لمسارات البرنامج؛ لفرز الحلول الأكثر جاهزية للتحويل إلى شركات ناشئة واعدة، مستندةً في ذلك إلى معايير دقيقة تشمل جودة الابتكار والفكرة، وخبرات فريق العمل، ودراسة السوق، وقابلية النمو والاستدامة. ويحظى البرنامج بشركات واسعة لضمان توفير الدعم المادي والتوجيه

اختتمت بمجمع الابتكار مسقط أعمال مرحلة التقييم الأولي لمشاريع التخرج الطلابية ضمن النسخة التاسعة من برنامج تحويل مشاريع التخرج إلى شركات ناشئة «أب جريد»، الذي تنظمه هيئة البحث العلمي والابتكار. ويستهدف البرنامج طلبة وخريجي مؤسسات التعليم العالي عبر ٣ مسارات حيوية رئيسية وهي: التقنيات الناشئة، والمياه، والتقنية المالية. وقد شهدت مرحلة التقييم الحالية استعراض (٥٤) مشروعاً متأهلاً، وواقع (٣٧) مشروعاً للتقنيات الناشئة، و(١٣) للمياه، و(٤) للتقنية المالية، على أن تتأهل (٢٠) مشروعاً منها للمنافسة في حفل الختام والمعرض المصاحب على حوافز البرنامج. وتخضع المشاريع المتأهلة لتقييم لجنة

الأحد.. افتتاح «مركز مداد الرقمي» لترسيخ الابتكار وتعزيز الاقتصاد المعرفي

تنفيذ المشروع عبر برنامج الشراكة من أجل التنمية «الأوفست» من خلال التزام شركة «إريكسون» التي قامت بتجهيزه بالمصنات وتقنيات الاتصالات المتقدمة وتقديم الخبرات الفنية كشريك تقني ومعرفي، فيما تدعم الشركة العُمانية للاتصالات «عُمانتل» البيئة التقنية وربط برامج المركز بمنظومة الاتصالات الوطنية، إلى جانب دور أكاديمية ابن فرناس في تنفيذ البرامج التطبيقية وبرنامج «المختبر الرقمي».

الأفراد والمؤسسات بالمهارات الرقمية المتقدمة، وتعزيز التكامل الفاعل بين القطاعات الحكومية والأكاديمية والصناعية، وصولاً لبناء اقتصاد ومجتمع رقمي مستدام. ويستند المشروع إلى منظومة شراكات استراتيجية متكاملة تضمن استدامة أثره الوطني؛ حيث تتولى هيئة البحث العلمي والابتكار الإشراف المؤسسي على المركز وتوجيه برامجه وفقاً للأولويات الوطنية، وأسهمت وزارة المالية في تأسيس وتيسير

الوطنية لرؤية «عُمان ٢٠٤٠». ويُمثل «مركز مداد الرقمي» مؤسسة تدريبية وطنية متخصصة ترتكز على نقل المعرفة، وبناء القدرات، واستشراف التوجهات المستقبلية في قطاعات حيوية تشمل الاتصالات المتقدمة، وشبكات الجيل الخامس، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، إذ يسعى المركز –الذي تتولى إدارته وتشغيله «أكاديمية ابن فرناس للطائرات المسيرة»- إلى أن يكون منصة وطنية رائدة لتطوير الابتكار التقني، وتمكين

مسقط - الرؤية

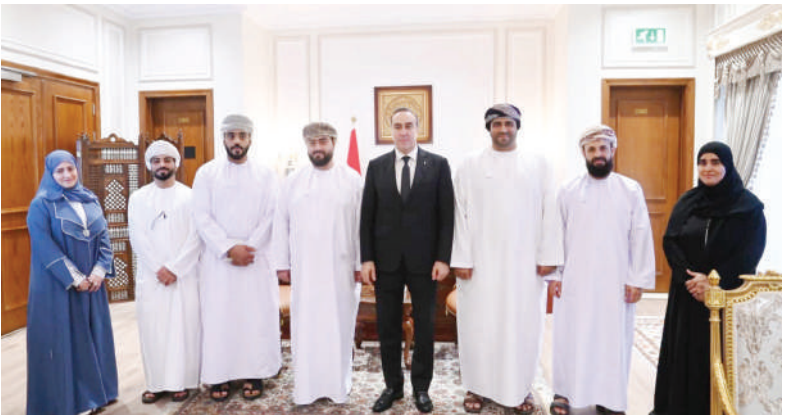
تحتفل هيئة البحث العلمي والابتكار، الأحد القادم، بتدشين وافتتاح «مركز مداد الرقمي» في مجمع الابتكار مسقط، وذلك تحت رعاية سعادة الدكتور سيف بن عبد الله الهادي، رئيس الهيئة.

ويأتي تأسيس المركز كخطوة استراتيجية متقدمة لترسيخ منظومة الابتكار والتحول الرقمي في سلطنة عُمان، انسجاماً مع المستهدفات

مسقط - الرؤية

استقبل المستشار أحمد عزت مناع، الأمين العام لمجلس النواب المصري، وفداً من موظفي الأمانة العامة بمجلس الشورى برئاسة فيصل بن علي بن إبراهيم الرئيسي الأمين العام المساعد للإعلام والعلاقات العامة؛ وذلك في إطار الزيارات المتبادلة بين المجالس التشريعية العربية لتعزيز التعاون البرلماني وتبادل الخبرات والمعارف.

وقد رحب المستشار بالوفد مشيداً بالعلاقات المتينة بين سلطنة عُمان



والتشريعي، مثنياً هذه الزيارة لما تحمله من معانٍ ودية بين البلدين.

وجمهورية مصر العربية الشقيقة، خاصة فيما يتعلق بالجانب البرلماني

اجتماع الثلاثاء

مدرين المكتومية

تكاليف الدراسة الجامعية
على الفقير!

مفحوظ بن راشد الشبلي

الأبيض والأسود في المجتمع
الخليجي.. أين اختفت بقية الألوان؟

محمد أنور البلوشي

طفرة ونماء في المملكة
العربية السعودية

راشد بن حميد الراشدي



4

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

الدقم.. منطقة واعدة منفتحة على العالم

في السنوات الأخيرة، برزت الدقم كمنطقة اقتصادية واستثمارية ولوجستية واعدة على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك بعد أن شهدت تطوراً ملحوظاً على كافة المستويات، خاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية واللوجستية ومنظومة التشريعات التي توفر بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتأتي الزيارة السامية التي تفضل بها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه

الله ورعاه - إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، تأكيداً على الاهتمام السامي بمتابعة المشاريع التنموية الكبرى باعتبارها الركيزة الأساسية لرفد الاقتصاد الوطني وفتح آفاق جديدة للتنوع والتنافسية العالمية، وحرصه السامي أيضاً على تحويل المزايا التنافسية والمواقع الجغرافية الفريدة لسلطنة عُمان إلى محركات اقتصادية وعلاقة.

ولقد تحولت الدقم إلى منطقة واعدة ونقطة جغرافية هامة بطريق التجارة العالمية، كما أنها

صارت مركزاً لوجستياً واقتصادياً متكاملًا يستقطب الاستثمارات في مختلف القطاعات التجارية والصناعية واللوجستية، كما أن الدقم وفي ظل الأزمة التي تمر بها المنطقة تقوم بدور محوري للتخفيف من التوترات التي تحيط بممرات الملاحة الدولية.

وفي ظل الجهود الوطنية المبذولة وتكامل الرؤى بين مختلف مؤسساتنا الحكومية والخاصة، فإنّ الدقم ستشهد خلال السنوات المقبلة نقلة نوعية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

سوق رأس المال.. من التداول إلى تمويل الاقتصاد

فايزة سويلم الكلبانية



faizaalkalbani@gmail.com

لم يعد تطوير سوق رأس المال في سلطنة عُمان مرتبطاً فقط بتنظيم عمليات التداول والإصدارات، بل أصبح جزءاً من توجه أوسع لبناء منظومة مالية قادرة على تعبئة المدخرات، واستقطاب الاستثمارات، وتوفير مصادر تمويل متنوعة للاقتصاد الوطني.

وبأني صدور اللائحة التنفيذية لقانون الأوراق المالية بالقرار رقم (خ/٢٠٦/١١) ليشكل خطوة مهمة في هذا المسار، من خلال وضع قواعد أكثر شمولاً لتنظيم مختلف مكونات السوق وتدعم تطوره خلال المرحلة المقبلة. وما يلفت في هذه المرحلة هو اتساع نطاق الخدمات والأنشطة التي يمكن أن يحتضنها سوق رأس المال، لتشمل إدارة الأصول، وبنوك الاستثمار، وصناعة السوق ومزودي السيولة، وأدوات الدين والصكوك، وضاديق الاستثمار، والتصنيف الائتماني، إلى جانب سوق الإصدارات الأولية وسوق التداول. وهو تحول يعكس توجهاً نحو سوق أكثر تنوعاً، لا يقتصر دوره على تداول الأوراق المالية، وإنما يمتد ليكون قناة لتمويل الشركات والمشاريع وتحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة. وفي قلب هذه المنظومة تأتي حماية المستثمر، باعتبارها شرطاً أساسياً لبناء الثقة واستدامة السوق. فقد وضعت الأحكام الجديدة ضوابط واضحة للفصل

بين أموال العملاء وأموال الجهات التي تقدم الخدمات المالية، مما يمنع استخدامها لأغراض خاصة أو لتغطية التزامات عملاء آخرين، مع حفظ أموال وأوراق المتعاملين في حسابات منفصلة، مما يوفر حماية أكبر لحقوقهم حتى في حالات إفلاس أو تصفية الجهة المعاملة. وتتجاوز الحماية الجانب المالي إلى حق المستثمر في المعرفة؛ فالجهات العاملة مطالبة بتوضيح طبيعة الخدمات والمخاطر والرسوم والعمولات، والتعرف على أهداف العمل الاستثمارية، وتقديم معلومات واضحة ومتوازنة تساعد على اتخاذ قراره بعيداً عن التضليل أو المبالغة؛ فالمستثمر الواعي لا يحتاج إلى وعود بالربح، بقدر حاجته إلى معلومات تمكنه من فهم الفرص والمخاطر. ويشكل الإفصاح عنصراً آخر في تعزيز الثقة؛ إذ تركز القواعد الجديدة على إتاحة المعلومات الجوهرية بصورة واضحة وفي الوقت المناسب، وبالمستوى نفسه من الشفافية؛ سواء كانت المعلومات إيجابية أو سلبية، مع التعامل مع الشائعات والمعلومات غير الدقيقة المتداولة عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي؛ مما يحافظ على تكافؤ المعلومات بين المستثمرين.

كما أن حماية السوق نفسها تحظى باهتمام واضح، من خلال التصدي للممارسات التي قد تؤثر بصورة

مصطنعة في الأسعار أو التداول، بما في ذلك التداولات الوهمية والأوامر غير الجادة واستغلال أوامر العملاء لتحقيق منافع خاصة. والسوق السليم هو الذي تعكس فيه الأسعار قوى العرض والطلب الحقيقية، وتبنى فيه القرارات على معلومات موثوقة.

ومن الأدوات المهمة لتعميق السوق صناعة السوق ومزودو السيولة؛ إذ يمكن لهذا النشاط أن يسهم في توفير أوامر البيع والشراء بصورة أكثر استمرارية وتقليص الفجوة بين سعري العرض والطلب، وهو ما يعزز قدرة المستثمرين على الدخول إلى السوق والخروج منه، خصوصاً في الأوراق المالية منخفضة السيولة.

وفي المقابل، يفتح التنوع في المنتجات الاستثمارية آفاقاً جديدة أمام المستثمرين والشركات، من خلال صناديق المؤشرات المتداولة، وصناديق أدوات الدين، ورأس المال المغامر، وحقوق الملكية الخاصة، والصناديق الخضراء والمستدامة، إلى جانب المنتجات المهيكلية والتوريق وشركات الغرض الخاص. ويعني ذلك خيارات استثمارية أوسع ومصادر تمويل أكثر تنوعاً، مما يقلل الاعتماد على التمويل المصرفي التقليدي وحده.

ويبرز هنا الدور المحوري لصناديق الاستثمار وإدارة الأصول؛ فالصناديق قادرة على تحويل المدخرات إلى استثمارات

مدارة بصورة مهنية، وخلق طلب مستدام على الأسهم والسندات والصكوك وغيرها من الأدوات، بما يدعم السيولة وعمق السوق ويشجع الشركات على التوسع في الإصدارات والإدراج.

ولا تنفصل هذه التحولات عن التطورات التقنية والاستدامة. فقد أتاح الإطار الجديد مجالاً لتجربة التقنيات المالية الحديثة، ودعم التعاملات الإلكترونية، واستخدام الذكاء الاصطناعي وفق ضوابط تنظيمية، إلى جانب تعزيز الإفصاح المتعلق بالاستدامة والمناخ وفق معايير (IFRS S١) و(IFRS S٢).

في النهاية، تكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تعيد تعريف الدور الذي يمكن أن يؤديه سوق رأس المال العُماني؛ فالمتطلب لم يعد مجرد سوق أكثر نشاطاً في التداول، وإنما سوق أكثر قدرة على تمويل الاقتصاد وتوظيف المدخرات، وتنويع مصادر التمويل، وحماية المستثمر، واستقطاب رؤوس الأموال.

وببقى التحدي الحقيقي في مرحلة التطبيق؛ فنجاح هذا التحول لن يقاس بعدد المواد والضوابط، وإنما بقدرة السوق على تحويلها إلى ممارسة فعالة، ومنتجات حقيقية، ومؤسسات أكثر كفاءة، ومستثمر أكثر وعياً، بما يعزز تنافسية الاقتصاد العُماني ويدعم مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

إلى عُمان التي نحب أن نبنيها

ريم الحامدية



يظهر في الصورة، أفكر في الفكرة الأولى التي كانت يوماً مجرد فكرة، ثم كبرت، وتكررت، وتراكمت حولها ميكروفون يُجرّب، بطاقة تُعلّق على صدر أحدهم، أوراق تُرتّب، ووجوه تمشي بسرعة كأنها تعرف أن الدقائق القليلة التي تسبق البداية قد تحمل عمراً كاملاً من التفاصيل.

ثم يدخل أول الحضور، تبدأ القاعة بالامتلاء شيئاً فشيئاً، وتعلو الأصوات، وتتقاطع التحيات، وتلتقي الوجوه التي جاءت من أماكن مختلفة، لكنها تحمل سؤالاً واحداً بأشكال مختلفة: كيف نضع من اقتصادنا شيئاً يبقى؟ وفي لحظةٍ ما، ينطفئ كل ذلك الضجيج، تُفتح الستارة. تُضاء المنصة، نعلن عن بدأ منتدى عُمان للمحتوى المحلي في نسختها السابعة. في تلك اللحظة تحديداً، أحب أن أنظر إلى المنتدى بعيداً عن كل ما

يظهر في الصورة، أفكر في الفكرة الأولى التي كانت يوماً مجرد فكرة، ثم كبرت، وتكررت، وتراكمت حولها ميكروفون يُجرّب، بطاقة تُعلّق على صدر أحدهم، أوراق تُرتّب، ووجوه تمشي بسرعة كأنها تعرف أن الدقائق القليلة التي تسبق البداية قد تحمل عمراً كاملاً من التفاصيل.

ثم يدخل أول الحضور، تبدأ القاعة بالامتلاء شيئاً فشيئاً، وتعلو الأصوات، وتتقاطع التحيات، وتلتقي الوجوه التي جاءت من أماكن مختلفة، لكنها تحمل سؤالاً واحداً بأشكال مختلفة: كيف نضع من اقتصادنا شيئاً يبقى؟ وفي لحظةٍ ما، ينطفئ كل ذلك الضجيج، تُفتح الستارة. تُضاء المنصة، نعلن عن بدأ منتدى عُمان للمحتوى المحلي في نسختها السابعة. في تلك اللحظة تحديداً، أحب أن أنظر إلى المنتدى بعيداً عن كل ما

لماذا تعثرت محاولات التعمين

في البدايات؟ (2-3)

مرتضى بن حسن بن علي

تُشكّل قضية توطين الوظائف وإدارة أسواق العمل إحدى أعقد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول الساعية لبناء اقتصاد مستدام وقائم على المعرفة. وعلى مر العقود، أثبتت الممارسات العملية أن السياسات القائمة على فرض المحاصصة العددية والإحلال القسري المباشر غالباً ما تؤدي إلى تشوهات هيكلية في سوق العمل، كضعف الإنتاجية، وارتفاع الكلفة التشغيلية، وتباطؤ النمو الاقتصادي.

وفي المقابل، نجحت دول عديدة في التحول نحو التوطين الكيفي والنوعي عبر بناء المنظومات المهنية، ورفع التنافسية، وحوكمة سوق العمل، وهو ما يتضح جلياً عند تفكيك التجارب الدولية والإقليمية البارزة لاستخراج الدروس المستفادة منها. ولتعود التجربة السنغافورية نموذجاً رائعاً في كيفية التوفيق بين الانفتاح على العمالة الماهرة العالمية وبين تمكين المواطن للظفر بالصدارة في سوق العمل. لم تعتمد سنغافورة على الحماية المباشرة المفرطة للعمالة الوطنية، بل اعتمدت مبدأ التوطين عبر الجدارات والإنتاجية من خلال إطلاق المبادرة الوطنية المحتملة في برنامج (Skills Future)، والذي

يضمن منح كل مواطن بلغ سن الخامسة والعشرين رصيداً مالياً مخصصاً للتدريب وتطوير المهارات مدى الحياة. وتتولى الدولة تحديث المناهج بانتظام لتتلاءم مع وظائف المستقبل في الذكاء الاصطناعي والخدمات المالية والاقتصاد الأخضر، مما يضمن احتفاظ الكفاءات الوطنية بقيمتها السوقية. وإلى جانب ذلك، فرضت الدولة رسوماً مالية تصاعدية على المؤسسات التي تعتمد بكثافة على الوافدين مع ربط قيمة الرسم بمستوى مهارة العامل، مما جعل استخدام العمالة غير الماهرة مكلفاً مالياً وحفز الشركات على الاستثمار في الميكنة، في حين أعيد توجيه عوائد تلك الرسوم مباشرة لصالح صندوق تدريب المواطنين.

وفي القارة الأوروبية، استطاعت النرويج صياغة تجربة فريدة في ربط التوطين بالتنوع الاقتصادي وإدارة الوفرة النفطية، متجنباً الآثار السلبية لـ«المرض الهولندي» الذي يطال الأسواق النامية عند تدفق الثروات الطبيعية. فقد قامت النرويج بإنشاء الصندوق السيادي للتقاعد ليعمل كعازل يحمي الاقتصاد المحلي من التضخم المفرط، ويمنع ارتفاع الأجور بشكل يفصلها عن باقي الاقتصاد العالمي. كما حافظ على تنافسية العمالة الوطنية في القطاعات غير النفطية. كما وجهت الحكومة استثمارات ضخمة لتطوير قطاعات رديفة قائمة على المعرفة مثل تقنيات الطاقة البحرية والخدمات اللوجستية واقتصاد الصيد المستدام، مما خلق وظائف عالية القيمة للكوادر الوطنية وحماها من التقلبات الدورية لأسواق الطاقة. وعلى المستوى الإقليمي، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة تحولاً استراتيجياً فارقاً من مفهوم التوطين الكمي إلى التوطين النوعي والمستدام. وتمثلت هذه الخطوة في التركيز على استهداف القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؛ كالإعلام والقطاع

المالي والاتصالات والمهن الهندسية والطبية، وتحديد نسب توطين في المهن القيادية بدلاً من التركيز على المهن التشغيلية المنخفضة الأجر. ورافق ذلك معالجة حقيقية لفجوة المزايا بين القطاعين العام والخاص عبر تطبيق برامج حافزة لدعم أجور المواطنين لفترات زمنية محددة، وتوحيد نظام المنافع الاجتماعية وإجازات أسبوع العمل، فضلاً عن الربط المباشر بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات الشركات من خلال برامج التدريب المقرون بالتشغيل. وإسقاط هذه التجارب على الواقع العُماني في ظل التوجهات الوطنية لرؤية "عُمان ٢٠٤٠"، يُقدّم خريطة طريق متكاملة لتعزيز ملف التشغيل والتوطين. ويبدأ ذلك من التحول نحو رأس المال البشري عبر الانتقال من فرض سياسات الشغل القسري للمهن إلى إنشاء منظومة وطنية لقياس المهارات وإعادة التأهيل المستمر للعمالة الوطنية بالتعاون مع القطاع الخاص. كما يتطلب الأمر موازنة التكلفة والإنتاجية من خلال إعادة صياغة رسوم الخدمات والتراخيص للعمالة الوافدة بطريقة تشجع المؤسسات على الابتكار والتحول الرقمي وتُقلل الفجوة المالية بين الموظف العُماني والوافد.

إضافة إلى ذلك، ينبغي توجيه سياسات التوطين نحو القطاعات واعدة النمو مثل الهيدروجين الأخضر والخدمات اللوجستية والتعدين والسياحة لضمان استيعاب المخرجات الوطنية في وظائف مستقبلية مستدامة، مع الحرص على بناء منظومة تشريعية متدرجة وتنسجم بالمرونة العالية لتسمح بنمو مؤسسات القطاع الخاص دون أعباء مفاجئة. وتؤكد هذه المعطيات مجملها أن التوطين الناجح ليس مجرد معادلة تنظيمية أو قانوني يصدر؛ بل هو عملية اقتصادية متكاملة تتطلب رفع جودة المخرجات الوطنية، وخلق بيئة عمل تنافسية تتساوى فيها الفرص بناءً على الكفاءة والإنتاجية.

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
الطباعة
وزارة الإعلام

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info
الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤ , ٢٠٥
businessdesk@alroya.info
المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي
التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

مدعوًا بمرونة الأنشطة غير النفطية والموقع الاستراتيجي المتميز

«ستاندرد تشارترد»: الاقتصاد العُماني يتجه لتحقيق نمو بنسبة 3.5 % في 2026 و2027

مسقط - الرؤية

يتوقع بنك ستاندرد تشارترد نمو الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بنسبة ٣.٥٪ في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧، مدعومًا بمرونة الأنشطة غير النفطية والمساهمة الإيجابية لإنتاج الهيدروكربونات، كما يتوقع البنك استمرار قوة النمو غير النفطية مدفوعًا بقطاعات الخدمات اللوجستية والتصنيع، إلى جانب مواصلة الاستثمارات العامة المرتبطة برؤية «عُمان ٢٠٤٠».

كما رفع ستاندرد تشارترد توقعاته لفائض المالية العامة إلى ٤.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٦ و٣.٦٪ في ٢٠٢٧، مقارنة بـ ٥.٥٪ و١.٠٪ سابقًا، كما يُتوقع أن ينخفض الدين العام إلى نحو ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية ٢٠٢٦ و٣١٪ بنهاية ٢٠٢٧، فيما يتوقع البنك أن يبلغ فائض الحساب الجاري ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٦ و٢٣.٤٪ في ٢٠٢٧، مقارنة بتوقعات سابقة بلغت ١.٠٪ و١.٥٪ على التوالي.

وقال حسين اليافعي، الرئيس التنفيذي ورئيس الخدمات المصرفية والتغطية في ستاندرد تشارترد عُمان: «تدخل سلطنة عُمان المرحلة المقبلة من مسيرتها



حسين اليافعي

التنمية من موقع اقتصادي قوي، فاستمرار النمو غير النفطية، إلى جانب تحسن الأوضاع المالية والخارجية، يوفر قاعدة أكثر متانة لمواصلة الاستثمار في القطاعات التي ستدعم المرحلة المقبلة اليوم في البناء على هذه المرونة لتحقيق نمو أوسع وأكثر استدامة، بالتوازي مع المضي قدمًا في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠».

وأضاف: «تتكمّل هذا التحسن في الوضع الاقتصادي المحلي مع فرص متنامية على الصعيد الخارجي، ففي



لاستقطاب المزيد من الأنشطة التجارية والاستثمارية وتعزيز روابطها بالأسواق الإقليمية والعالمية، وأنه من شأن ذلك دعم استمرار نمو الاقتصاد غير النفطية وتعزيز مكانة عُمان كوجهة متمامة للاستثمارات طويلة الأجل. وأكد اليافعي أن قوة المؤشرات الاقتصادية في سلطنة عُمان تتكامل مع ما تتمتع به من مزايا استراتيجية في مجال الربط التجاري، مضيفًا: «من شأن

في قطاعات الخدمات اللوجستية والتصنيع وإعادة التصدير والبنية التحتية المرتبطة بالطاقة». وأشار اليافعي إلى أنه مع إعادة الشركات النظر في سلاسل الإمداد ومسارات التجارة، تزداد أهمية ما تتمتع به سلطنة عُمان من قدرات في مجال الربط التجاري، إلى جانب مرونة اقتصادها، مؤكدًا أن موانئ السلطنة ومناطقها الصناعية وبنيتها التحتية اللوجستية توفر منصة قوية

ظل إعادة المستثمرين الدوليين تقييم سلاسل الإمداد الإقليمية والبحث عن مسارات تجارية أكثر أمنًا، ومن المتوقع أن يعزز الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان ونهجها الدبلوماسي المحايد وانخفاض تعرضها النسبي للتداعيات المباشرة للصراعات، الأهمية الاستراتيجية لموانئها ومناطقها الصناعية وبنيتها التحتية اللوجستية، كما يتوقع ستاندرد تشارترد تنامي زخم الاستثمار

«الخدمات المالية»: «تنفيذية» قانون الأوراق المالية تهدف إلى بناء سوق أكثر كفاءة وتنافسية

مسقط - العُمانية

استعرضت هيئة الخدمات المالية ملامح اللائحة التنفيذية لقانون الأوراق المالية، ومكوناتها وخصائصها والمقاصد التنظيمية التي تستهدفها، إلى جانب تهيئة الجهات المخاطبة بأحكامها للتعرف على المتطلبات التنظيمية الجديدة وآليات تطبيقها خلال فترة توفيق الأوضاع.

وفي مؤتمر صحفي عقدته الهيئة، أمس الأربعاء، أكد سعادة عبد الله بن سالم السالمي، الرئيس التنفيذي لهيئة الخدمات المالية، أن البنود التنظيمية الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون الأوراق المالية جاءت شارحة للقواعد التنظيمية التي تضمنها القانون الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٤٦) وتهدف إلى بناء سوق أكثر كفاءة وتنافسية ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وأوضح سعادته أن قانون الأوراق المالية ركّز على وضع المظلة القانونية التي تسهم في تيسير التوظيف الأمثل للثروات والأصول الوطنية، وتوفير الحماية والبيئة الاستثمارية الملائمة للمتعاملين، من خلال تمكين مؤسسات سوق رأس المال والجهات العاملة في مجال الأوراق المالية من القيام بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني ودعمه وتنميته عبر إيجاد الوسائل والبدائل التمويلية المناسبة لتوظيف المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمة القائمة، أو المشروعات



الجديدة ضمن منظومة الاقتصاد الوطني، بما يسهم في توليد فرص العمل للشباب العُماني. وقال سعادته إن اللائحة التنفيذية للقانون تمثل حجر الأساس للمرحلة المقبلة من تطور سوق رأس المال في سلطنة عُمان، إذ تجمع بين حماية المستثمر، وتنويع المنتجات المالية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز دور السوق في تمويل المشروعات حيث إنها أولت اهتماما كبيرا بموضوع توفير خيارات تمويلية بديلة ومبتكرة اتسمت بالمرونة الكافية التي تستوعب احتياجات حركة النمو الاقتصادي الذي تشهده سلطنة عُمان في ظل المتغيرات المتسارعة التي تقودها التكنولوجيا المالية وتطورات الأسواق الإقليمية والدولية، بما يسهم في جذب واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية عبر قطاع سوق رأس المال لدعم الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال ترسيخ مبادئ العدالة والنزاهة والشفافية، وأشار سعادته وانتقال المخاطر، وتحديد نطاق الاختصاص

التنظيمي والرقابي لهيئة الخدمات المالية بصورة أوضح. وبين سعادته أن اللائحة أتاحت للجهات العاملة المرخصة بممارسة نشاط بنوك الاستثمار وتقديم عدد من الأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية ممثلة في نشاط مدير الاستثمار، ونشاط هيكله المنتجات، ونشاط إدارة محافظ الأوراق المالية، ونشاط البحث وتقديم المشورة المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية المدرجة ونشاط إدارة الإصدارات، كما أجاز المشرع لبنوك الاستثمار القيام بمهام متعدد التغطية للإصدارات المعتمدة من الهيئة. وأشار سعادته إلى أن اللائحة توسعت في أنواع صناديق الاستثمار الجماعي، وذلك بتنظيمها أحد عشر نوعا من الصناديق فضلا أنها أتاحت لمجلس إدارة الهيئة الخدمات المالية الترخيص لأنواع أخرى من الصناديق. وحول الرقابة القائمة على المخاطر أكد سعادة عبدالله السالمي على أنها تتضمن أحكاما تعزز مبدأ الرقابة القائمة على استشراف المخاطر ممثلة في تقارير كفاية رأس المال وخطط إدارة المخاطر لدى الجهات المرخصة، بما في ذلك خطط استمرار الأعمال وغيرها من المتطلبات التنظيمية، فقد حددت اللائحة المقاصد التنظيمية والمخاطر التشغيلية للمؤسسات التي ينبغي التصدي لها والجهات الخاضعة لأحكامها، وأتاحت لها اتخاذ ما يلزم لتحقيق هذه المقاصد وتفاذي تلك المخاطر التي قد تؤثر على التشغيل الآمن الراجع وحماية الأطراف ذات العلاقة.

لندن - العُمانية

للمشروعات الخضراء والمستدامة في مختلف القطاعات؛ بما يدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون تماشيًا مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وبأيت تنفيذ هذه الجولة في إطار جهود وزارة المالية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في توسيع قاعدة المستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية؛ بما يدعم مستهدفات التنمية الاقتصادية والبيئية. وأشار إلى أن وزارة المالية أطلقت في يناير ٢٠٢٤ إطار التمويل المستدام، بوصفه أول إطار من نوعه في دول مجلس التعاون الخليجي، ومتوافق مع مبادئ الرابطة الدولية لأسواق رأسي المال وحاصلا على تقييم SQSY ١٤ فئة مؤهلة للتمويل السيادي المستدام للجهات الحكومية.

1651 ترخيصًا صناعيًا في الوسطى.. و48.3 % نموًا بعدد السجلات التجارية

خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ م ٢١٨ سجلاً ولاية محوت ٧٤ سجلاً، فيما سجلت ولاية هيماء ٢٤ سجلاً تجاريًا، وبلغ الرصيد التراكمي للسجلات التجارية ٢٨٤٩ سجلاً في الدقم، و١٩٧١ في محوت، و١٢٠٧ سجلات في هيماء، و١١٦٣ في الجازر. وفيما يتعلق بالأشكال القانونية للسجلات التجارية الجديدة، سجلت شركات الشخص الواحد ٧١ سجلاً خلال الربع الثاني من العام الجاري، فيما سجلت فئة التاجر الفرد ٦٥ سجلاً.

خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ م ٢١٨ سجلاً تجاريًا جديدًا، مقارنة بـ ١٤٧ سجلاً خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥ م، محققة نموًا بنسبة ٤٨.٣ بالمائة، فيما بلغ العدد التراكمي للسجلات التجارية في المحافظة ١٩٠٧ و١٩٠٧ سجلاً بنهاية الربع الثاني من العام الجاري. وعلى مستوى الولايات، تصدرت ولاية الدقم عدد السجلات التجارية الجديدة بتسجيل ٨٧ سجلاً خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ م، بنمو نسبته ٦١.١ بالمائة مقارنة بـ ٥٤ سجلاً

إدارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار محافظة الوسطى، أن المؤشرات المسجلة تعكس استمرار النشاط الاقتصادي بالمحافظة، مدفوعًا بالمشروعات القائمة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والأنشطة الاقتصادية في مختلف ولايات المحافظة، إلى جانب التسهيلات الحكومية والتحول الرقمي في تقديم الخدمات، بما يدعم بيئة الأعمال ويوسع الفرص المتاحة أمام المستثمرين ورواد الأعمال. وسجلت محافظة الوسطى

هيماء - الرؤية

تشهد محافظة الوسطى حراكًا اقتصاديًا متناميًا يعكس تطور بيئة الأعمال والأنشطة التجارية والاستثمارية فيها، وذلك وفقًا للبيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للربع الثاني من عام ٢٠٢٦ م، التي أظهرت نموًا في عدد من المؤشرات التجارية والاقتصادية بالمحافظة. وأكد عبدون بن محمد الحرسوسي، مدير

«صهار المنيوم» تناقش مستقبل الاستدامة

الصناعية وجهود خفض الانبعاثات الكربونية



صحار - الرؤية

أكدت شركة صهار المنيوم أهمية تسريع جهود خفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز الممارسات المستدامة في القطاع الصناعي، بما يدعم تنافسية الصناعة الوطنية ويواكب مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» نحو اقتصاد أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الموارد وقدرة على مواجهة التحوّلات المستقبلية.

جاء ذلك خلال حلقة عمل حول خارطة طريق خفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة التي نظمتها الشركة بمشاركة مجموعة من المختصين من مختلف الجهات الحكومية

ومؤسسات القطاع الخاص المعنية، بهدف بحث التوجّهات والأولويات وتحديد مسارات عملية لدعم التحول نحو صناعة أكثر استدامة وانخفاضًا في الانبعاثات. وناقشت الحلقة عددًا من القضايا المرتبطة بمستقبل الاستدامة الصناعية، من بينها مستهدفات الحياد الصفري لمختلف القطاعات في سلطنة عُمان، وأبرز السياسات والتشريعات ذات الصلة، إلى جانب التطورات المرتبطة بأسواق الكربون والتحديات التي تواجه صناعة الألمنيوم في مجال الاستدامة.

كما تضمنت الحلقة استعراضًا لخارطة طريق صهار المنيوم نحو خفض الانبعاثات الكربونية والغازات الدفيئة المرتبطة بعملياتها، وركزت

«عُمانتل» و«إنفولاب» يطلقان خدمة الدعم المرئي بلغة الإشارة في مركز الاتصال

تستجيب لاحتياجات المجتمع وتزيل العوائق أمام الاستفادة من الخدمات الرقمية. وسنواصل توظيف التقنية والابتكار لتطوير تجارب أكثر شمولًا، بما يعزز جودة حياة الأفراد ويدعم بناء مجتمع رقمي أكثر تمكينًا واستدامة». من جانبه، أوضح حمد الغابشي الرئيس التنفيذي لإنفولاب: «يمثل مركز اتصالات عُمانتل نموذجًا ناجحًا للمشاريع التي تتولى إنفولاب إدارتها وتطويرها،

بأيت إطلاق خدمة الدعم المرئي بلغة الإشارة بالتعاون مع إنفولاب، ليعكس التزامنا بتعزيز الشمول الرقمي وتوفير خدمات أكثر سهولة ووصولًا لمختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية». وأضاف: «يمثل تمكّن المجتمع وتعزيز الشمول الرقمي أحد الأبعاد الأساسية في نهج عُمانتل للمسؤولية الاجتماعية، ونحرص على ترجمة هذا الالتزام إلى حلول عملية ومستدامة

تقديم الطلبات باستخدام لغة الإشارة، وذلك بالتزامن مع احتفال العالم بيوم لغة الإشارة الذي يصادف ٢٣ سبتمبر. وقال المهندس علاء الدين بن عبدالله بيت فاضل الرئيس التنفيذي لعُمانتل: «نؤمن في عُمانتل بأن دورنا يتجاوز توفير خدمات التقنية والتكنولوجيا، ليشمل توظيف قدراتنا وإمكاناتنا الرقمية في إحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمع. من هذا المنطلق،

يوم الدقم ... يومٌ ابتهاجٍ بالمقدم الميمون لجلالة السلطان المعظم



والترويج في الوقت نفسه للمنطقة في الندوات واللقاءات التي يستهدف بها مسؤولي القطاع الخاص في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى الترويج للمنطقة في مشاركات الفرقة الخارجية، مؤكداً أن الهدف الأساسي هو توطيد مشروعات جديدة في المنطقة وبما يعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن ارتفاع حجم الاستثمارات في المنطقة يعكس تنامي جاذبية الدقم، وازدياد الفرص الاستثمارية المتوفرة فيها، وارتفاع ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية والمستقبل للمنطقة، مؤكداً أن الموقع الاستراتيجي للمنطقة على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي وخارج مضيق هرمز منح المنطقة ميزة مهمة لاستقطاب الصناعات التصديرية خاصة مع توفر بنية أساسية عالية المستوى كميناء الدقم ومطار الدقم ومشروعات الطرق التي تعزز الربط اللوجستي بين المناطق الاستثمارية، مشيراً إلى أن اكتمال مشروعات البنية الأساسية وتشغيل مصفاة الدقم عزز جاذبية المنطقة أمام مختلف الشركات العالمية التي رفعت حجم استثماراتها في الدقم مستفيدة من قوتها على خطوط الملاحة الدولية وتوفر المساحات اللازمة من الأراضي التي تحتاج إليها مشروعات الطاقة النظيفة والصناعات الخضراء.

الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، والاستفادة من منظومة الموانئ كميناء الدقم وميناء الصيد البحري متعدد الأغراض والخدمات اللوجستية المتكاملة التي توفرها المنطقة، وقال إن قيمة الاستثمارات الملتزم بها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ارتفعت بنهاية يوليو الماضي إلى 8 مليارات و818 مليون ريال عماني مسجلة نمواً بنسبة 141 بالمائة عن مستواها في عام 2021 والبالغ 3 مليارات و650 مليون ريال عماني، مشيراً إلى أن النصف الأول من العام الجاري شهد تدفق استثمارات جديدة بأكثر من مليارين و400 مليون ريال عماني تضمنت العديد من المشروعات في قطاعات الصناعات الخضراء والمركبات الكهربائية والطاقة النظيفة، بالإضافة إلى عدد من المشروعات في القطاعات السياحية والتجارية والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

فرص عديدة أمام القطاع الخاص
من جهته قال المكرم الدكتور سالم بن سليم الجنبيني رئيس مجلس إدارة فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان بمحافظة الوسطى إن تنوع الأنشطة الاقتصادية في محافظة الوسطى وأسهم في إيجاد مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم مشروعات زيادة الأعمال. وأضاف: تعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم رافداً اقتصادياً لمختلف القطاعات الاقتصادية، وقد انعكست حركة الأعمال ومشروعات الإنشاءات والمشروعات الاستثمارية المختلفة على القطاع الخاص بشكل إيجابي وأدت إلى نمو واضح في مختلف الأنشطة الاقتصادية وسلاسل القيمة وأدت إلى تحريك قطاعات النقل والمقاولات والإنشاءات والصيانة والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة والعديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وأكد أن فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان بمحافظة الوسطى يعمل بالتنسيق مع إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على ربط رجال الأعمال بالاستثمارات الكبرى



الدقم ترشّخ مكاثها بين المناطق الاقتصادية الإقليمية والعالمية

أكد المهندس أحمد بن علي عكعك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن المنطقة استطاعت خلال السنوات الماضية ترشّخ مكاثها بين المناطق الاقتصادية الإقليمية والعالمية واستطاعت زيادة حجم الاستثمارات فيها؛ في إطار تنفيذ استراتيجية طموحة تركز على أن تكون الدقم هي الموقع الاستراتيجي المفضل للطاقة المتجددة والصناعات المستدامة وبالشكل الذي يوفر فرصاً عديدة للأعمال التجارية.

وقال إن العام الجاري شهد مزيداً من الاهتمام من قبل الشركات العالمية والمحلية للاستثمار في الدقم؛ في ظل ما تتمتع به المنطقة من مقومات استثمارية وبنية أساسية متطورة، إلى جانب موقعها الاستراتيجي الذي يتيح للمشروعات الوصول إلى



قيس اليوسف: الزيارة السامية لجلالة السلطان المعظم تؤكد أهمية المنطقة في خطط التنويع الاقتصادي

استراتيجي وقدرات لوجستية وصناعية ومقومات استثمارية متعددة وما تقدمه الهيئة من حوافز ومزايا للمستثمرين. أصبحت اليوم نموذجاً رائداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط العمراني للمناطق الاقتصادية، وأسهمت المنطقة في تدفق العديد من الاستثمارات من مختلف دول العالم، وربط سلطنة عُمان بالعديد من الموانئ الإقليمية والدولية.

وأكد معاليه أن الزيارة الكريمة التي تقض بها جلالة السلطان المعظم للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تؤكد أهمية المنطقة في خطط التنويع الاقتصادي وتعزيز دور المشروعات الاقتصادية في التنمية، مؤكداً أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تعمل على تطوير البيئة

أكد معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أن الزيارة الكريمة لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تعكس ما تحظى به المنطقة من اهتمام من قبل مقام السامي لجلالته باعتبار المنطقة أحد المراكز الرئيسية للتنويع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بمحافظة الوسطى.

ونوه معاليه بالمكاسب التي حققتها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال السنوات الماضية وما شهدته من نمو في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنوع المشاريع المنفذة من قبل الشركات الحكومية والقطاع الخاص المحلي والأجنبي. وقال معاليه إن المنطقة، بما تملكه من موقع



وموقعها الاستراتيجي على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي والبنية الأساسية عالية المستوى المتوفرة بالمنطقة تجعلنا ننظر إليها على أنها "منصة استثمارية متكاملة" تواكب تطورات واحتياجات المستثمر العالمي.

منصة استثمارية متكاملة
وقال المهندس ناصر بن خليفة الكندي الرئيس التنفيذي لـ "استثمر في عُمان" الممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تحظى باهتمام خاص من قبل استثمر في عُمان نظراً لإمكاناتها العالية لاستقطاب الاستثمارات إلى سلطنة عُمان وتمكين مختلف المشروعات الاستثمارية من النمو.

وأضاف: إننا نعمل بالتنسيق مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وإدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على الترويج للفرص الاستثمارية المتوفرة بالمنطقة بما يُسهم في استقطاب مزيد من الاستثمارات إلى المنطقة.

وأوضح أن مزايا المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وقدراتها على استقطاب استثمارات نوعية



مواجهة خطط إمدادات الغاز مع النمو المتوقع في الطلب الصناعي، بما يعزز تنافسية المنطقة وقدراتها على استقطاب استثمارات نوعية جديدة، وتمكين الصناعات ذات القيمة المضافة العالية من النمو والتوسع.

وأكد الجبالي أن المرحلة المقبلة تتطلب تحقيق التوازن بين تلبية الطلب المتزايد على الغاز وكفاءة استخدامه، وتعزيز العائد الاقتصادي من كل وحدة غاز يتم تخصيصها، بما يضمن الاستفادة المثلى من موارد سلطنة عُمان ويدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية المستدامة.

المشروعات الاستراتيجية في المنطقة، من بينها مصفاة الدقم، ومحطة إنتاج الكهرباء، إلى جانب مشروعات صناعية جديدة في قطاعات الحديد الأخضر والأسمنت والألوان الشمسية، بما يعكس النمو المتسارع للقاعدة الصناعية في الدقم وتنوعها. وأضاف: إن دور شركة الغاز المتكاملة لا يقتصر على توفير الغاز الطبيعي للمشروعات الصناعية، بل يمتد إلى رفع كفاءة إدارة موارد الغاز وتعزيز قيمتها الاقتصادية، من خلال توجيهها نحو الاستخدامات والمشروعات التي تحقق قيمة مضافة أعلى وتسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي وتطوير

سلاسل القيمة المحلية.

وأوضح أن الشركة تنظر إلى الدقم باعتبارها إحدى أهم المنصات الصناعية المستقبلية في سلطنة عُمان، وتعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية على

محرك تعظيم القيمة من موارد الغاز

وأكد المهندس عبدالرحمن بن حميد الجبالي الرئيس التنفيذي لشركة الغاز المتكاملة أن الشركة تعمل على مواصلة المرحلة الجديدة من النمو في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مع انتقالها من مرحلة تأسيس البنية الأساسية واستقطاب الاستثمارات إلى مرحلة التوسع الصناعي والتشغيل الفعلي للمشروعات الكبرى، وذلك من خلال العمل على تأمين احتياجات المشروعات من الغاز الطبيعي وفق الأولويات الوطنية وبما يدعم استدامة نمو المنطقة.

وقال الجبالي إن الدقم نجحت خلال السنوات الماضية في استقطاب مجموعة من الاستثمارات الاستراتيجية في قطاعات صناعية واقتصادية واعدة، مشيراً إلى أن شركة الغاز المتكاملة عملت خلال السنوات الماضية على تخصيص الغاز لعدد من



وأوضح أن المشاريع العملاقة والتنوعية الجاري تنفيذها إلى جانب الجهود المبذولة لتبسيط الإجراءات وتوفير بيئة استثمارية جاذبة ستسهم في تعزيز تنافسية المنطقة ورفع كفاءتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات المقبلة.

وأضاف: تعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وجهة واعدة للاستثمار في الصناعات التحويلية والثقيلة والغذائية كما أصبحت مركزاً استثمارياً ولوجيستياً بارزاً على المستويين الإقليمي والعالمي وتمضي بخطى ثابتة نحو تحقيق نمو استثماري متنامٍ ومستدام.

عُمان 2040 في التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل وتعزيز المحتوى المحلي من خلال مشروعات وطنية متكاملة تشمل الميناء والمصفاة والصناعات التحويلية والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والثروة السمكية.

وقال معاليه إن المنطقة أصبحت نموذجاً وطنياً للحد من الاعتمادية المستدامة ووجهة واعدة للاستثمار والسياحة والأعمال بما يعزز مكانة محافظة الوسطى على خريطة الاقتصاد الوطني.

محرك اقتصادي
أكد معاليه أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تمثل محركاً اقتصادياً إقليمياً أسهم في تنشيط قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات اللوجستية والطاقة وامتد أثرها التنموي إلى مختلف ولايات المحافظة.

وأوضح معاليه أن الدقم تجسد مستهدفات رؤية



نموذج للتحول الاقتصادي

وأكد معاليه أن الدقم تمثل نموذجاً اقتصادياً إقليمياً أسهم في تنشيط قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات اللوجستية والطاقة وامتد أثرها التنموي إلى مختلف ولايات المحافظة.

وأوضح معاليه أن الدقم تجسد مستهدفات رؤية



